مؤشرات الإنذار المبكر وفشل إدارة ملف النزوح, عاملًا مضاعفًا لمخاطر الحماية

تحليل الفيضانات في شمال وشمال شرق سوريا – شباط وآذار 2026

إعداد: نايا الرجب – مديرة قسم الحماية
تنسيق المقابلات: شيماء يوسف – مستشارة الخط الساخن

جدول المحتويات

01 الملخص التنفيذي

02 السياق والنطاق الجغرافي

02 المنهجية

03 الفيضانات وتفاقم مخاطر الحماية في تجمعات النزوح

04 الأثر على المأوى ومنظومات الحماية

05 الحوكمة وتوزيع المساعدات والاستجابة

05 الأبعاد القانونية والحقوقية

06 مصفوفة مخاطر الحماية

08 نتائج الحماية التنفيذية

10 التوصيات

1. الملخص التنفيذي

يشير تحليل تطورات شهري شباط وآذار 2026 في شمال شرق وشمال غرب سوريا إلى أن الكوارث الطبيعية، وعلى رأسها الفيضانات، لم تكن أحداثًا معزولة عن السياق العام للنزاع، بل شكّلت امتدادًا مباشرًا لبيئة الهشاشة البنيوية التي تعاني منها تجمعات النازحين داخليًا كما لوحظ سنويًا. في حين أنها أسهمت، وعلى مدى سنوات، من تعميق مخاطر الحماية ضمن إطار قانوني وإنساني متدهور بالفعل. وبالاستناد إلى توثيقات Syrian Network for Human Rights وتقارير United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs وInternational Federation of Red Cross and Red Crescent Societies، يتضح أن هذه الكوارث كشفت مرارًا عن خلل هيكلي مستمر في إدارة ملف النزوح، - بين المنظمات والوكالات الأنسانية الدولية، السلطات المحلية والدولة السورية، ليتجاوز ذلك الطبيعة المناخية للحدث، وليصل إلى مستوى الإخلال بالالتزامات الأساسية المرتبطة بالحماية والسكن الآمن.

تجلّى هذا النمط بشكل واضح في موجة الفيضانات التي ضربت شمال غرب سوريا في 7–8 شباط 2026، حيث أدت العواصف المطرية الشديدة في محافظة إدلب إلى سيول جارفة أثّرت بشكل مباشر على ما لا يقل عن 24 مخيمًا للنزوح الداخلي داخل المحافظة، وتسببت بتضرر 931 عائلة، منها نحو 494 فقدت مساكنها بالكامل. وتشير البيانات الميدانية إلى أن مئات الخيام غمرت بالمياه أو دُمّرت نتيجة انجراف التربة، في حين تعطلت شبكات التصريف البدائية، ما أدى إلى تراكم المياه داخل المخيمات واضطرار السكان إلى اللجوء إلى مدارس ومساجد كملاجئ مؤقتة. هذه النتائج لم تعكس مجرد التأثير الظرفي للأحوال الجوية، حيث أن هذه الفيضانات في سوريا تعد موسمية، وتكشف عن نمط متكرر مرتبط بمواقع هذه المخيمات، التي غالبًا ما تُقام في أراضٍ منخفضة، أو قرب مجاري مائية موسمية، وتعتمد على بنى تحتية مؤقتة تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير السلامة، كذلك غياب لأنظمة التصريف الفعالة، وحلول واضحة وجذرية لملف النازحين الداخليين. وعليه، يمكن توصيف هذه الحالة على انها نموذج لمخاطر حماية ناتجة عن أخطار طبيعية متفاقمة بفعل الهشاشة الهيكلية (Hazard-induced protection risk compounded by structural vulnerability).

2. السياق والنطاق الجغرافي

يغطي هذا التحليل جغرافيًا مناطق إدلب وريف حلب في الشمال الغربي، إلى جانب الحسكة والرقة ودير الزور في الشمال الشرقي، وهي مناطق تشترك في كونها تضم كثافة عالية من مخيمات النزوح، الرسمية وغير الرسمية، وتخضع لأنماط مختلفة من الإدارة والسيطرة. ويُعنى التحليل بشكل خاص بتأثير الفيضانات التي وقعت في شباط وآذار 2026 على هذه التجمعات، مع التركيز على كيفية تفاعل هذه الصدمات مع عوامل الهشاشة البنيوية، بما في ذلك ضعف البنية التحتية، وغياب التخطيط العمراني، واستمرار النزوح طويل الأمد.

من حيث النطاق الموضوعي، يركز هذا الإطار على مخاطر الحماية التنفيذية كما تظهر ميدانيًا، وليس فقط على توصيف الأضرار أو الاحتياجات الإنسانية العامة. ويشمل ذلك تحليل أنماط المخاطر التي تؤثر على المدنيين، مثل فقدان المأوى، وتصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقييد الوصول إلى الخدمات، وتآكل الضمانات القانونية. كما يولي اهتمامًا خاصًا للفئات الأكثر عرضة للتضرر، بما في ذلك النساء، والأطفال، والأشخاص من مجتمع LGBTQIA+، والنازحين في أوضاع هشة.

2. المنهجية

يعتمد التحليل على منهجية تجمع بين مراجعة التقارير الصادرة عن جهات أممية وإنسانية، وبيانات النزاع، والتقارير الحقوقية، إلى جانب القراءة المقارنة مع أنماط المخاطر الموثقة سابقًا، ومقابلات شبه منظمة، بما في ذلك ما ورد في تقارير متخصصة حول تأثير التصعيد العسكري وتراجع التمويل على منظومات الحماية واستراتيجية إطار تحليل مخاطر الحماية PAF الصادر عن شبكة PALAN. يهدف هذا الدمج إلى إنتاج فهم تفسيري يربط بين الحدث الطارئ والبنية في الاستجابة.

وعليه، فإن نطاق هذا التحليل لم يقتصر على توثيق ما حدث خلال فترة زمنية محددة، بل يسعى إلى تفسير كيف ولماذا أدت هذه الأحداث إلى إعادة إنتاج مخاطر الحماية، وما إذا كانت تمثل انحرافًا ظرفيًا أو امتدادًا لنمط مستمر. هذا التحديد ضروري لتوجيه الاستجابة، حيث إن التعامل مع هذه التطورات كأزمة طارئة فقط، سيؤدي إلى إعادة إنتاج نفس النتائج، بينما يتطلب الواقع مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الممتدة للنزاع، وتداخل العوامل البيئية والسياسية والقانونية في تشكيل بيئة المخاطر.

3.الفيضانات وتفاقم مخاطر الحماية في تجمعات النزوح

في التقرير، تقول مشاركة أ - 35 عام - صحفية مستقلة:

"انتقلت مع زوجي وأطفالي الى مخيم أطمة في ريف إدلب، بعد أن خسرت منزلي في الريف بسبب القصف الذي شنه طيران النظام السوري السابق والمعارك بين الفصائل المختلفة والجيش السوري التابع للأسد. أتذكر تلك الليلة جيدًا- ليلة الفيضان في مخيم أطمة- بدأت الخيمة تتداعى خلال النهار، حاولنا إحاطتها بالحجارة ودعمها لمنعها من السقوط، إلا أنه مع دخول الليل، لم يعد يجدي تدعيم وتثبيت الخيمة، لقد سقطت فوقنا، وغمرتها المياه، لولا لطف الله لقتل أطفالي تحتها. غرق الأثاث ومعدات المطبخ والفرش، حاولت أنا وزوجي إخراج أطفالنا الخمسة، وتركنا كل شيء خلفنا".

هذه التداعيات لم تقتصر على شمال غرب البلاد، وإنما اتسعت في منتصف آذار 2026، لتشمل شمال وشرق سوريا، حيث شهدت كذلك مناطق الحسكة والرقة ودير الزور، موجة فيضانات أوسع نطاقًا نتيجة أمطار غزيرة استمرت لعدة أيام، ترافقت في بعض المناطق مع فيضان أنهار، وعلى رأسها نهر الخابور. وفق تقارير OCHA وIFRC، أدت هذه الفيضانات إلى غمر منازل ومواقع نزوح، وحدوث نزوح ثانوي لعشرات العائلات، إضافةً إلى تضرر البنية التحتية الريفية. وأشارت بيانات منشورة عبر منصات إنسانية أوروبية إلى إجلاء نحو 120 عائلة وتضرر ما يقارب 700 منزل، في مؤشر واضح على اتساع نطاق التأثير خارج حدود المخيمات الرسمية ليشمل المجتمعات المضيفة الهشة.

ضمن هذا السياق، تبرز مخيمات النزوح، أكان في إدلب وجسر الشغور أو في شمال شرق سوريا، كأكثر المواقع عرضة للضرر موسميًا. ففي حين تم توثيق 24 مخيمًا متضررًا بشكل مباشر في شمال غرب سوريا أبرزها مخيمات خربة الجوز، عين البيضاء، بداما، الناجية، الفاتحة، قاطع النهر، شهداء سوريا، عائدون، عطاء الخير، الدامة، الإيقان، وسلمى وسلمى 2، تنتشر كذلك في شمال شرق البلاد مخيمات رئيسية مثل الهول وروج، إلى جانب عشرات المواقع غير الرسمية في ريف الحسكة والرقة ودير الزور مثل المخيمات على ضفاف نهر الفرات، وقرى طينية في ريف دير الزور الغربي وريف الرقة الشرقي، الكبر، الجزرات، البادية الشرقية للرقة، قرية قصيبة.

أكدت تقارير OCHA أن جزءًا من هذه المخيمات كانت من بين الأكثر تضررًا خلال الفيضانات. ويعكس هذا التوزيع الجغرافي اتساع نطاق الهشاشة، حيث لا يقتصر الخطر على مواقع محددة، وإنما يشمل كامل منظومة النزوح الداخلي.

تشير مشاركة ب من محافظة دير الزور ونازحة في مدينة الحسكة في التقرير:

"منذ بداية الحرب الحاصلة في سوريا، أعيش مع زوجي وأطفالي وعائلة زوجي المؤلفة من أربع أشخاص. إن الأمطار عندما بدأت استمرت لحوالي اسبوع متواصل، لقد ارتفع منسوب مياه نهر الخابور، أنغمرت المنازل بشكل كامل في المياه، نظراً الى أن بعض حارات حي غويران منخفضة العلو. لقد خفت كثيراً على أطفالي من الغرق، كانت المياه ملوثة بمياه الصرف الصحي، لقد فقد الجميع صوابه".

في حين أفادت المشاركة س - 55 عام، زوجة وأم لستة بنات وشابّين في التقرير:

"بعد سيطرة تنظيم داعش على معظم محافظة دير الزّور، تركت بيتي في قرية الطوب في ريف دير الزّور الشّرقي-شاميّة- بسبب تهديدات طليق ابنتي لنا. لم نتمكن من العودة إلى قريتنا بعد خروج داعش منها، وبشكل عام وقبل فيضان نهر الخابور، وغمر مخيّم العريشة وغرقه بالمياه، إن الوضع الإداري في المخيّم سيء للغاية."

4.الأثر على المأوى ومنظومات الحماية

من حيث طبيعة التأثير والنتائج، لم تقتصر الأضرار على تدمير المأوى وفقدان ممتلكات الناس، بل امتدت إلى تقويض منظومات الحماية الأساسية. أدى تدمير الخيام وانهيار الطرق الترابية داخل المخيمات إلى تعطيل الوصول إلى الخدمات، وساهم الاكتظاظ في الملاجئ المؤقتة في زيادة تعرض النساء والأطفال لمخاطر إضافية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي وانعدام الخصوصية. وأدى تعطل خدمات المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية إلى تفاقم المخاطر الصحية، في بيئة تعاني أصلًا من ضعف في البنية التحتية.

وتوضح إحدى المشاركات كيف انعكست هذه المخاطر على مستوى الأسرة والحماية الشخصية:

"عندما فقد الجميع صوابه، أصبح زوجي يصرخ في وجهي، وعائلتها كذلك. بقيت عالقةً يومًا كامل على السطح، قبل أن نتمكن من الخروج من البيت بمساعدة أصدقاء لزوجي، لم يكن فقدان الأثاث ما يؤلمني، ولا بكاء أطفالي، لقد شعرت بالقهر حينها، لأن المنزل الذي يأويني، مهدد بالانهيار بأي لحظة ولا أعرف أين يمكن لزوجي أن يأخذني. لم يقدم أحد لنا المساعدة، بعد أن خرجنا من بيتنا كان زوجي وعائلته يدعمون بعضهم البعض، يشربون الشاي السّاخن بينما كنت أنا وحيدة، ومفلسة، حتى عائلتي لم تطمئن علي، شعرت حينها بأنني لا أعني شيء للعالم بأسره، لن أنسى تلك الأيام ولا أتمنى أن يشعر أحد بما شعرت به".

وتضيف المشاركة:

"الوضع الإداري في المخيم كان سيء للغاية، تحرش جنسي من قبل القائمين على إدارة المخيم بالنساء، سرقة للمساعدات الإنسانية، لم تكن الإدارة تكترث لمشاكل المقيمين بالمخيم ولا تحاول حل مشاكلهم في الظروف العادية".

وتدار مخيمات النازحين في الشمال السوري (الغربي والشرقي) عبر نظام محلي هجين يعتمد بشكل أساسي على "مدير المخيم" و"المجلس المحلي" بالتعاون مع المنظمات الإنسانية والجهات المسيطرة.

- مدير المخيم (المشرف): هو شخص يتم ترشيحه أو التوافق عليه من قِبل سكان المخيم أنفسهم (غالباً ما يكون شخصية اعتبارية، وجيه عشائري، أو من أوائل النازحين للموقع)، ويكون صلة الوصل الرسمية بين النازحين والمنظمات والجهات الأمنية أو الخدمية المعنية.
- مجلس إدارة المخيم (اللجنة المحلية): يتألف من عدة أشخاص (يمثلون العائلات أو القرى المكونة للمخيم) لمساعدة المدير في تنظيم السجلات وتوزيع المهام.

5.الحوكمة وتوزيع المساعدات والاستجابة

عكست ردود الفعل المجتمعية تجاه هذه الأحداث مستوى مرتفعًا من الاستياء وانعدام الثقة في استجابة السلطات. فقد اعتُبرت التدخلات، سواء من قبل الحكومة الانتقالية أو الهياكل المحلية، محدودة وغير كافية، مع تكرار الانتقادات المتعلقة بغياب أي معالجة بنيوية للمشكلة رغم تكرارها سنويًا.

تذكر المشاركة في التقرير:

"المشكلة لم تقف عند الفيضان فقط، بالنسبة لي بدأت المشكلة بعد ذلك. كنت أرى بعض سكان المخيم يستلمون مساعدات دوناً عن غيرهم، بسبب فساد إدارة المخيم، تم تعويض مقربين من إدارة المخيم وتم منحهم خيام جديدة، أمّا بقيّة المنكوبين، وأنا واحدة منهم، بقينا ثلاثة أيام في شهر شباط البارد في العراء، لا يجد أطفالنا ما يفترشونه قبل أن ننتقل إلى محافظة اللاذقيّة بعد أن حصل زوجي على عمل مؤقت في الميناء، في العتالة".

في حين أفادت المشاركة س:

"عند فيضان الخيام، كانت أغلب المنظمات الإنسانيّة قد انسحبت من المخيّم، واستمرت رحلات مغادرة المخيم، اخترنا أنا وعائلتي الالتحاق بأقرب رحلة، والهرب من المخيّم، كنّا أشبه بمن يقفز من قارب غارق، استأجرنا في مدينة دير الزّور شقّة متواضعة، نحاول قدر الإمكان التأقلم والاندماج من جديد بالمجتمع ولكن التّحديات الاجتماعية والصّعوبات الماديّة صعبة جداً، نحن بحاجة لدعم نفسي، وتمكين مهني للشباب، لكي نتمكن من العيش بكرامة".

6.الأبعاد القانونية والحقوقية

تثير هذه الوقائع إشكاليات جدية تتعلق بالامتثال للحق في السكن الملائم، كما هو منصوص عليه في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. إذ إن إقامة المخيمات في مناطق عالية الخطورة دون توفير بنية تحتية أساسية، واستمرار هذا الوضع رغم المعرفة المسبقة بالمخاطر الموسمية، يمكن اعتباره إخلالًا بواجبات الحماية الواجبة، خاصة في ظل الطابع المتوقع والمتكرر لهذه الكوارث. في حين أن تداخل السلطات وتعدد الجهات المسؤولة لهذا الملف يساهم في تعقيد المساءلة، ويُنتج بيئة قانونية غير واضحة تضعف من إمكانية الانتصاف للمتضررين.

بناءً على ذلك، لا يمكن اختزال ما جرى خلال هذه الفترة في إطار استجابة إنسانية محدودة أو غير كافية، يجب قراءته كمؤشر على تعثر بنيوي في سياسات إدارة ملف النزوح وإعادة الإعمار، بما يعكس قصورًا واضحًا في تبني مقاربات مستدامة لمعالجة جذور الأزمة. إذ تُظهر المعطيات بأن تداخل الاعتبارات السياسية، وتعقيد الأطر القانونية الناظمة للملكية وإعادة التوطين، إلى جانب محدودية الموارد الاقتصادية، قد أسهم في تعطيل أي مسار جاد لإعادة إعمار المساكن المتضررة أو تطوير حلول دائمة تخرج المخيمات من طابعها المؤقت الممتد. وعليه، يتضح أن غياب الإرادة التنفيذية الواضحة نحو حلول بنيوية، مثل إعادة الإعمار المنهجي أو إعادة التوطين الآمن، قد أدى إلى إبقاء السكان في حالة نزوح طويل الأمد داخل بيئات غير ملائمة. ويترتب على ذلك تكريس نمط من "تطبيع الهشاشة"، حيث تتحول الكوارث المتكررة إلى جزء من دورة حياة متوقعة وغير معالجة، بما يعمّق تراكم المخاطر ويزيد من احتمالات التدهور الإنساني التدريجي على المدى المتوسط والطويل.

7. مصفوفة مخاطر الحماية – فيضانات شمال شرق وشمال غرب سوريا (شباط–آذار 2026)

تظهر القراءة المتقاطعة لمصفوفة مخاطر الحماية أن الاستجابة القائمة تعاني من اختلالات بنيوية عميقة، تتجاوز محدودية الموارد أو الطابع الطارئ للتدخل، لتشير إلى غياب مقاربة متكاملة لمعالجة النزوح والمخاطر المرتبطة به. أول هذه الفجوات يتمثل في استمرار الاعتماد على نمط الاستجابة الإنسانية قصيرة الأمد، الذي يركز على الاحتواء الفوري للأضرار دون معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر. هذا النمط أدى إلى إعادة إنتاج نفس الأضرار بشكل موسمي، لا سيما في ما يتعلق بتدمير المأوى، حيث تُعاد ترميم المخيمات من قبل الوكالات الانسانية أو استبدال الخيام دون إعادة النظر في مواقعها أو تطوير بنية تحتية مقاومة للكوارث.

فجوات الاستجابة	مستوى الخطورة	مؤشرات الإنذار المبكر (قابلة للقياس)	المحركات/ الأسباب	الفئات الأكثر تأثرًا	عوامل الهشاشة Vulnerabilit) (y Factors	التهديدات (Threats)	وصف الخطر	الخطر الرئيسي
غياب حلول دائمة وإعادة توطين	حرج (Critical)	- عدد الخيام المتضررة - عدد الأسر النازحة مجددًا	سوء تخطيط المخيمات، غياب إعادة الإعمار	النازحون، النساء، الأطفال	مواقع منخفضة، بنى مؤقتة، غياب تصريف	الفيضانات، السيول، انهيار التربة	فقدان الخيام والمساكن نتيجة الفيضانات مما يؤدي إلى نزوح متكرر	تدمير المأوى والنزوح الثانوي
نقص التمويل وضعف التغطية والمناصرة	حرج (Critical)	- زيادة البلاغات - انخفاض الوصول للخدمات	انهيار الخدمات، النزوح المتكرر	النساء، الفتيات، LGBTQIA+	الفقر، الاعتماد، غياب المساحات الآمنة	الاكتظاظ، غياب الحماية، ضعف الإشراف	تصاعد العنف نتيجة الاكتظاظ وانعدام الخصوصية	العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)
غياب استدامة الخدمات	حرج (Critical)	- توقف المرافق - انتشار الأمراض	ضعف الاستجابة، نقص الموارد	الأطفال، المرضى، كبار السن	ضعف الأنظمة، الاعتماد على مساعدات	تدمير البنية التحتية، الفيضانات	تعطل المياه والصحة والصرف الصحي	انعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية
غياب برامج اقتصادية مستدامة	عالي (High)	- الزواج المبكر - عمالة الأطفال	فقدان المأوى، ضعف الدعم	النساء المعيلات، الأطفال	غياب الدخل، الاعتماد على المساعدات	الفقر الحاد، فقدان الموارد	لجوء الأسر لاستراتيجيات خطرة للبقاء	آليات التكيف السلبية
غياب مسارات قانونية للحل	عالي (High)	- حوادث العنف - محاولات الهروب	غياب الحلول القانونية	النساء، الأطفال	غياب الوضع القانوني، طول الاحتجاز	الاكتظاظ، العنف الداخلي، غياب الحوكمة	استمرار احتجاز غير قانوني في بيئات غير آمنة	مخاطر الاحتجاز والمخيمات
غياب برامج التماسك الاجتماعي	متوسط (Moderate)	- حوادث عنف - قيود على الحركة	إعادة توزيع النفوذ، غياب التماسك	الأقليات، LGBTQIA+	الانقسام الإثني، ضعف الحوكمة	نزاعات اجتماعية، خطاب كراهية	تصاعد التوترات داخل المخيمات والمجتمعات	العنف المجتمعي والتمييز
فجوة قانونية وهيكلية	عالي (High)	- غياب الشكاوى - عدم التحقيق	تضارب الصلاحيات	جميع السكان	غياب الإطار القانوني، الخوف من التبليغ	تعدد السلطات، ضعف المؤسسات	غياب آليات واضحة لمحاسبة الانتهاكات	تآكل المساءلة القانونية
غياب خطة وطنية للنزوح	حرج (Critical)	- تكرار الضرر سنويًا	غياب إعادة الإعمار، سياسات قصيرة الأمد	جميع النازحين	مواقع خطرة، بنى ضعيفة، فقر مزمن	الكوارث الموسمية، غياب التخطيط	تكرار المخاطر دون تدخل جذري	الهشاشة البنيوية المستمرة
غياب استراتيجية شاملة للنزوح	حرج (Critical)	- عدم عودة السكان - استمرار المخيمات	غياب إرادة سياسية وتخطيط	جميع النازحين	تعقيد الملكية، ضعف الموارد	غياب السياسات، القيود السياسية	استمرار النزوح دون إعادة إعمار أو توطين	فشل الحلول الدائمة Durable) (Solutions Failure

تؤكد مصفوفة مخاطر الحماية هذه أن معظم التهديدات المصنفة تقع ضمن مستويات خطورة عالية إلى حرجة، وأن هذه المخاطر ليست ظرفية، بل متجذرة في عوامل هشاشة هيكلية.

في السياق ذاته، إن الغياب الواضح لربط الاستجابة الإنسانية بمسارات الحلول الدائمة، مثل إعادة الإعمار أو إعادة التوطين الآمن، ما أدى إلى بقاء المخيمات في حالة "مؤقت دائم". هذا الفراغ الاستراتيجي يعكس عدم وجود إطار وطني أو متعدد الأطراف يعالج النزوح الداخلي كقضية ممتدة، ويحوّل التدخلات إلى إجراءات إدارة أزمة بدلًا من حلها. كما أن التعقيدات القانونية المرتبطة بملكية الأراضي، إلى جانب تعدد السلطات الفعلية، لم تُقابل بمحاولات جدية لتطوير آليات بديلة أو انتقالية، ما أدى إلى شلل فعلي في مسار إعادة الإعمار.

8.نتائج الحماية التنفيذية:

استنادًا إلى نتائج التقييم وتحليل البيانات الميدانية، يوضح الجدول التالي أبرز الآثار الحمائية الناجمة عن الفيضانات على النازحين داخليًا، مع التركيز على التحديات التي أثرت في الوصول إلى خدمات الحماية، وتصاعد المخاطر التي تواجه الفئات الأكثر هشاشة، ومدى قدرة الجهات المسؤولة والفاعلين الإنسانيين على الوفاء بالتزاماتهم في مجال الحماية. كما يبرز التحليل العلاقة بين الأضرار التي لحقت بالمأوى والبنية التحتية وبين تدهور بيئة الحماية، ويُظهر كيف ساهمت هذه العوامل في زيادة التعرض للعنف، وتعزيز آليات التكيف السلبية، وإضعاف استدامة برامج الحماية، بما يؤكد الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل يربط بين الاستجابة الإنسانية الفورية والحلول المستدامة القائمة على حقوق الإنسان.

1	الوصول إلى الحماية والخدمات (Access to Protection Services)	تؤكد المؤشرات أن تدمير المأوى وتعطل البنية التحتية داخل المخيمات أدى إلى انخفاض فعلي في إمكانية الوصول إلى خدمات الحماية، خصوصًا خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
2	مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV Risk Exposure)	تشير المعطيات إلى ارتفاع واضح في عوامل الخطورة، خاصة في البيئات المكتظة الناتجة عن النزوح الثانوي أو اللجوء إلى مراكز إيواء جماعية. الاكتظاظ وانعدام الخصوصية وارتفاع العنف المنزلي والاستغلال، وهو ما يتكرر هنا بشكل أكثر حدة، حيث أُجبرت الأسر على تقاسم مساحات ضيقة دون أي ترتيبات حمائية.
3	آليات التكيف السلبية (Negative Coping Mechanisms)	تُظهر القراءة المتقاطعة أن فقدان المأوى وسبل العيش نتيجة الفيضانات وغيره من عوامل الهشاشة البنوية الأكبر يدفع الأسر، خاصة التي تعيلها نساء، إلى تبني استراتيجيات عالية الخطورة، مثل الزواج المبكر، أو العمل غير الآمن، أو الاعتماد على شبكات غير رسمية قد تنطوي على استغلال.
4	حماية الفئات الأكثر تهميشًا (Intersectional Vulnerability)	إن الأفراد من مجتمع LGBTQIA+ يواجهون تضاعفًا في المخاطر، ليس فقط بسبب البيئة الاجتماعية المقيدة التي سبق أن وثقتها تقرير سين للإنصاف، بل أيضًا بسبب فقدان المساحات "شبه الآمنة" داخل المخيمات. النزوح الثانوي والاكتظاظ يعيدان هؤلاء الأفراد إلى بيئات أقل أمانًا، مع ارتفاع مخاطر العنف المجتمعي وانخفاض القدرة على الوصول إلى شبكات الدعم غير الرسمية.
5	المساءلة القانونية والحماية المؤسسية (Legal Protection & Accountability)	تؤكد هذه الأحداث على غياب إطار حماية فعال، حيث أن عدم اتخاذ تدابير وقائية رغم الطبيعة الموسمية المتكررة للفيضانات يعكس قصورًا في واجب العناية الواجبة. هذا القصور لا يظهر فقط في الاستجابة، بل يشمل غياب التخطيط المسبق، ما يؤدي عمليًا إلى تعريض السكان لمخاطر يمكن التنبؤ بها، وهو ما يضعف من أي ادعاء بالامتثال للمعايير الدولية للحماية.
6	استدامة التدخلات الإنسانية (Sustainability of Protection Programming)	تكشف الفيضانات عن هشاشة البرامج الحالية، حيث أن أي صدمة بيئية تؤدي إلى تعطيلها بشكل شبه كامل.
7	مسؤولية الدولة والجهات الإنسانية في إعادة الإعمار ومعالجة النزوح الداخلي (State and Humanitarian Responsibility for Durable Solutions)	تكشف هذه الأحداث عن غياب مقاربة مؤسسية متكاملة تربط بين الاستجابة الطارئة والتخطيط طويل الأمد. إذ إن استمرار الأضرار المتكررة في مخيمات النزوح، دون اتخاذ خطوات جدية نحو إعادة الإعمار أو تطوير بدائل سكنية آمنة، يعكس قصورًا في الوفاء بالالتزامات الإيجابية الواقعة على عاتق السلطات، لا سيما فيما يتعلق بضمان الحق في السكن الملائم والحماية من المخاطر المتوقعة.

تظهر الفجوات المذكورة أنفًا عن ضعف واضح في دمج اعتبارات الحماية ضمن القطاعات الخدمية، حيث يتم التعامل مع قضايا مثل المأوى والمياه والصرف الصحي كملفات تقنية منفصلة، دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها المباشر على مخاطر الحماية، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى استجابة مجزأة، لا تعالج الترابط بين العوامل المختلفة، مثل العلاقة بين الاكتظاظ وارتفاع العنف، أو بين تعطل الخدمات وتزايد آليات التكيف السلبية. ويظهر قصور إدماج الفئات الأكثر هشاشة، خصوصًا النساء، والأطفال، والأفراد من مجتمع LGBTQIA+، حيث لا تزال التدخلات غير كافية لضمان وصولهم الآمن والمتكافئ إلى الخدمات. ويتفاقم هذا القصور في ظل تراجع التمويل المخصص لبرامج الحماية المخصصة، ما يؤدي إلى تقليص التغطية الجغرافية ونطاق الخدمات، ويحوّل بعض المخاطر من حالة يمكن احتواؤها إلى حالة غير قابلة للإدارة ميدانيًا.

إضافة إلى ذلك، تعاني منظومة الاستجابة من ضعف في آليات المساءلة والمتابعة، حيث يغيب نظام فعال لرصد الانتهاكات أو تتبع آثار الكوارث على المدى المتوسط. هذا الغياب لا يحد فقط من القدرة على التقييم والتصحيح، بل يساهم أيضًا في إدامة بيئة الإفلات من المساءلة، خاصة في ظل تعدد الجهات الفاعلة وتداخل الصلاحيات.

إن هذا كله يبرز فجوة جوهرية حول غياب التخطيط الاستباقي لإدارة المخاطر، رغم الطابع المتوقع والمتكرر للفيضانات. إذ لا توجد مؤشرات على اعتماد استراتيجيات للحد من المخاطر، مثل إعادة تخطيط مواقع المخيمات أو تطوير بنية تحتية مقاومة للكوارث، ما يجعل الاستجابة الحالية ذات طابع تفاعلي بحت. ويؤدي هذا النمط إلى ترسيخ ما يمكن وصفه بـ"دورة الهشاشة المتكررة"، حيث تتكرر الأزمات بنفس الشكل تقريبًا، دون أي تحول نوعي في طريقة التعامل معها.

9. التوصيات

1. إلى الحكومة الانتقالية في سوريا والوزارات المعنية:

يُوصى بوضع وتنفيذ خطة وطنية متكاملة لإعادة الإعمار وإعادة التوطين، تستند إلى تقييمات مخاطر محدثة، وتُنفذ ضمن إطار زمني واضح وقابل للمساءلة. ينبغي أن تتجاوز هذه الخطة الطابع الإعلاني، لتتضمن إجراءات تنفيذية ملزمة تشمل إعادة تخطيط مواقع النزوح، ونقل المخيمات من المناطق عالية الخطورة إلى مواقع آمنة، مع تطوير بنية تحتية مقاومة للكوارث. كما يجب معالجة الإشكاليات القانونية المرتبطة بالملكية والسكن من خلال آليات انتقالية تضمن حقوق النازحين، وتمنع الإقصاء أو التمييز في عمليات إعادة التوطين. ويتطلب ذلك اعتماد معايير شفافة في تحديد الأولويات، وإشراك المجتمعات المتضررة في عملية اتخاذ القرار، بما يعزز الثقة ويحد من التوترات الاجتماعية.

1. إلى وكالات الأمم المتحدة:

يُوصى بتعزيز الدور الرقابي والتنسيقي لضمان التزام السلطات السورية بوضع وتنفيذ خطط جدية لإعادة الإعمار وإعادة التوطين، بما يتماشى مع المعايير الدولية للحماية. ويتطلب ذلك الانتقال من الدعم الإنساني التقليدي إلى استخدام أدوات الضغط المؤسسي، بما في ذلك ربط بعض أشكال الدعم بمدى التقدم في تحقيق حلول دائمة للنزوح الداخلي. وينبغي تطوير أطر تنسيق أكثر فاعلية بين القطاعات، لضمان دمج اعتبارات الحماية في جميع التدخلات، خاصة في قطاعات المأوى والبنية التحتية. إضافة إلى ذلك، يتعين على الوكالات الأممية دعم إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للنزوح، تتيح تتبع الحالات وتحديد الفجوات، وتدعم التخطيط طويل الأمد بدلًا من الاستجابة المجزأة.

1. إلى المنظمات الدولية غير الحكومية:

يُوصى بتعزيز شمولية برامج الحماية، من خلال إدماج الأفراد من مجتمع LGBTQIA+ والأطفال بشكل منهجي في تصميم وتنفيذ الاستجابة، وضمان وصولهم الآمن وغير التمييزي إلى الخدمات. كما ينبغي تطوير تدخلات متوسطة المدى تتجاوز الطابع الطارئ، مثل إعادة تنظيم مواقع المخيمات أو إعادة إقامتها في مناطق أقل عرضة للمخاطر البيئية، كحل انتقالي إلى حين تنفيذ إعادة التوطين الدائمة. وعلى مستوى المناصرة، يتعين على هذه المنظمات تكثيف الجهود للضغط باتجاه إدراج ملف النزوح الداخلي ضمن أولويات السياسات الوطنية والدولية، وعدم الاكتفاء بإدارته كأزمة إنسانية مستمرة. كما يُوصى بتعزيز التكامل بين البرامج الإنسانية وبرامج التعافي المبكر، بما يدعم تقليل الاعتماد طويل الأمد على المساعدات.

1. إلى الجهات المانحة:

يُوصى بتوفير تمويل أكثر مرونة واستدامة، خاصة للمنظمات التي تعمل مع الفئات الأكثر تهميشًا، بما في ذلك المنظمات الكويرية، لتمكينها من إجراء دراسات معمقة، وتطوير تدخلات قائمة على الأدلة، والمشاركة الفاعلة في جهود المناصرة. كما ينبغي الانتقال من نماذج التمويل قصيرة الأمد إلى آليات تمويل متعددة السنوات، تتيح تنفيذ برامج بنيوية تستهدف معالجة جذور الأزمة، وليس فقط آثارها. إضافة إلى ذلك، نوصي الدول المانحة للحكومة السورية بلعب دور محوري في توجيه السياسات، من خلال ربط التمويل بوجود خطط واضحة لإعادة الإعمار وحلول النزوح، ودعم المبادرات التي تعزز المساءلة والشفافية في تنفيذ هذه الخطط.

1. إلى المجتمع المحلي والشتات السوري:

يُوصى بتكثيف الجهود المجتمعية والإعلامية لتسليط الضوء على الطبيعة المتكررة لهذه الأزمة، وعدم التعامل معها كحدث موسمي عابر. يشمل ذلك توثيق الأثر، ونقل الروايات الميدانية، والمساهمة في خلق ضغط مستمر على صناع القرار على المستويين المحلي والدولي. كما يمكن للمجتمع، من خلال منظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية، أن يلعب دورًا في رصد الانتهاكات، ودعم آليات المساءلة، وتعزيز التضامن مع الفئات الأكثر تضررًا. إن استدامة هذا الضغط تُعد عنصرًا أساسيًا في دفع الأطراف المعنية نحو تبني حلول جدية، بدلًا من الاكتفاء بإدارة الأزمة بشكل دوري.

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى النساء اللواتي شاركن تجاربهن وشهاداتهن لإعداد هذا التقرير. فقد كانت وجهات نظرهن وتجاربهن أساسية لفهم آثار الفيضانات والنزوح من منظور الحماية.كما نتقدم بالشكر إلى شيماء يوسف، مستشارة الخط الساخن، على تنسيق المقابلات، وإلى نايا الرجب، مديرة قسم الحماية، على قيادة عملية التحليل وإعداد التقرير.
ويستند هذا التحليل أيضًا إلى المعلومات المتاحة للعامة والصادرة عن المنظمات والجهات العاملة في المجالات الإنسانية والحماية وحقوق الإنسان بشأن سوريا.

SEEN

@2026

www.seenforequity.org
info@seenforequity.org